OEB Univ. Publish. Co.

تقييم نموذج التنويع الاقتصادي للجزائر مع دراسة مقارنة لنماذج من الدول العربية و النامية

Evaluation of Algeria'seconomic diversification model with a comparative study of modelsfromArab and developing countries

مباركي سناء[1]، محمد الأمين وليد طالب[2]
[1]جامعة أم البواقي (الجزائر)، taleb.oualid@gmail.dz
[2]جامعة أم البواقي (الجزائر)، sanaamebarki36@gmail.com

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر مع مقارنته بنماذج من الدول العربية والنامية، من خلال عدة مؤشرات معتمدة لقياس هذا الأخير. وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي مدعما بالقياس والمقارنة ودراسة حالة للوصول للنتائج. وقد تم التركيز على قياس التنويع الاقتصادي على ثلاث أبعاد والمتمثلة في : تنويع القاعدة الإنتاجية؛ تنويع الصادرات؛ تنويع الإيرادات العامة، باعتماد مؤشر هرفندالهيرشمان ومؤشر تنوع الصادرات.
وقد توصلت هذه الدراسة ضعف أداء نموذج التنويع الاقتصادي للجزائر رغم التعافي الملحوظ خلال الست سنوات الأخيرة خاصة على الصعيد المحلي، كما توصلنا لضعف التجربة الجزائرية مقارنة بنظيرتها الإماراتية والسعودية.
الكلمات مفتاحية: تنويع اقتصادي؛ تنويع صادرات؛ تنويع إيرادات عامة؛ تنوع القاعدة الإنتاجية.
تصنيف **JEL :** XN1 ،XN2.

Abstract:
This research paperaims to shed light on the reality of economic diversification in Algeria, comparingitwithmodelsfromArab and developing countries, throughseveralindicatorsadopted to measure the latter, the descriptive approachwassupported by analysis, measurement and a case study to reach the results, and emphasiswasplaced on measuringeconomic diversification at the level of three dimensions: diversification of the productive base; diversification of exports; diversification of public revenues, using the hervendahlHirschman Index and Diversity Index and focusing on exports.
The studyconcluded the poor performance of the economic diversification model of Algeriadespite the remarkablerecovery over the past six years, especially at the local level, and the studyalsoreached the weakness of the Algerian experience of economic diversification compared to itscounterpart the UAE and SaudiArabia
Keywords: Economic diversification; export diversification; diversification of public revenues.
Jel Classification Codes: XN1, XN2.

• **المؤلف المرسل:** محمد الأمين وليد طالب، taleb.oualid@gmail.com

1.مقدمة:

يشكل التنويع الاقتصادي أحد المنافذ لمواجهة الصدمات الاقتصادية والتخلص من التبعية لقطاع واحد لما لها من أثر سلبي على النظم الاقتصادية، خاصة بالنسبة للدولة النامية والمعتمدة بشكل كلي على القطاع النفطي والذي يواجه بشكل دائم صدمات على مستوى الأسعار مما يتطلب من هذه الدول إعادة النظر بالرؤية المستقبلية حول المساهمة القطاعية بنظمها الاقتصادية و التوجه نحو التنويع الاقتصادي.

وتعتبر الجزائر أحد الدول النامية والتي تعاني من التركز الاقتصادي والتبعية للقطاع النفطي دون غيره من القطاعات رغم الإمكانات والغير مستغلة، وبعد تهاوي أسعار سنة 2014 تبنت الجزائر نموذج مستحدث للنمو الاقتصادي خارج المحروقات 2030/2016 بجويلية 2016 كتوجه جديد نحو النمو الاقتصادي الداعم للتنويع.

ومن الدول النامية والنفطية السباقة للجزائر في تجربة التنويع الاقتصادي يمكن ذكر الإمارات والسعودية، بحيث تعتبر التجربة الإماراتية أحد التجارب الرائدة والتي حققت نجاحا في هذا الأخير.

الإشكالية:

بما أن التنويع الاقتصادي أضحى رهانا بالنسبة للدولة النامية وخاصة النفطية منها والتي تعتمد مصدر للدخل في طريق الندرة ارتأينا تسليط الضوء على تقييم إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر مع مقارنتها مع نظيرتها من الدول العربية النامية والنفطية من خلال طرح الإشكال التالي:

هل تمكنت الجزائر من تحقيق هدف التنويع الاقتصادي ومجاراة غيرها من الدول العربية النامية في تحقيق هذا الهدف؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لم تنجح الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

الفرضية الثانية: تعتبر التجربة الجزائرية للتنويع الاقتصادي أقل نجاحا مقارنة بنظيرتها للدولة الإماراتية و السعودية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- إثراء الموضوع و تقييم التنويع الاقتصادي بالجزائر ؛
- التوعية بضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي كمنفذ أمثل للتفادي الصدمات؛
- عرض تجارب دول رائدة في مجال التنويع الاقتصادي لمحاولة الاستفادة منها مستقبلا؛

الهدف من الدراسة:

- تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي؛
- إبراز واقع التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات والسعودية؛
- إبراز أفضل تجربة تنويع اقتصادي والتطلع نحو تحقيق نتائج مشابهة.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم والمعطيات والبيانات الخاصة بالتنويع الاقتصادي، والمنهج التحليلي لتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي للدول محل الدراسة والمقارنة بين هذه الدول،وقد قسمت هذه الورقة البحثية كما مايلي:

1- أدبيات اقتصادية حول التنويع الاقتصادي؛

2- واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر؛

3- دراسة مقارنة لتجربة للتنويع الاقتصادي بالجزائر بنظيرتها بالإمارات و السعودية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة "سايح حنان"(2022) بعنوان:** سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق) من 2001 إلى 2020، حيث كانت تهدف إلى معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/2001، بالاستناد على مؤشر هرفندال للتنويع الاقتصادي على مستوى القاعدة

الإنتاجية والصادرات والإيرادات العامة ونشاط القطاعات، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: التنويع الاقتصادي بالجزائر شبه منعدم نتيجة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على قطاع المحروقات بحصة كبيرة، تتصدر الإيرادات الحصة الأكبر بإجمالي الإيرادات، صادرات الجزائر لم تصل للتنويع المرجو، تفوق نشاط القطاع العام على القطاع الخاص.

- **دراسة "حمزة فلاق" مقالة بعنوان:"** LA DIVERSIFICATION DE L'ECONOMIE :UN CHEMIND D'AVENIR POUR L'ALGERIE" تمحورت هذه الدراسة في مدى تمكن الجزائر من استحداث إستراتيجية فعالة لدعم التنويع الاقتصادي بالجزائر، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر لم تحقق التنويع المنشود حيث تعاني من تبعية لقطاع المحروقات.

- **دراسة "سليمة غدير أحمد و عائشة سلمى كحيلي" (2022) مقالة بعنوان:** واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هرفندال-هيرشمان للفترة (2017-2020)، سعت هذه الدراسة للوقوف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والتعددية القطاعية، اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي و المقارنة بين مختلف النماذج للاقتصاديات الدول النفطية مع اعتماد مؤشر هرفندال-هيرشمان للتنوع القطاعي وننوع الصادرات، وقد أظهرت نتائج الدراسة ضعف مؤشر هرفندال- هيرشمان بالجزائر مما يؤكد ضعف التنويع الاقتصادي بالجزائر، كما تطرق الباحثانلتجارب رائدة لدول أخرى.

- **دراسة "قروف محمد كريم" مقالة بعنوان:** التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل، تمحورت حول مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق أعلى تنويع ممكن خلال الفترة 2014/1980 بالاعتماد على مؤشر هرفندال-هيرشمان، وقد لخصت نتائج هذه الدراسة في محدودية قدرة التنويع الاقتصادي بالجزائر وقيامه على قطاع واحد والمتمثل في المحروقات.

2. أدبيات اقتصادية حول التنويع الاقتصادي:

لقد كان لأزمة مابين الحربين بالولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والذي صاحبه انخفاض في أسعار المواد الخام السبب في تدرج مصطلح التنويع بالساحة الاقتصادية بحيث أفضت عدة

دراسات بأن هذا الأخير يجعل النظم الاقتصادية اقل حساسية للصدمات (kamgna, 2014, pp. 2-3) .

1.2مفهوم التنويع الاقتصادي وشرط نجاحه:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه:

عملية خلق هياكل منتجة وقطاعات جديدة مولدة للدخل، مما يتيح التحيز عن الاعتماد التام لقطاع اقتصادي واحد، وبالتالي ستمثل التنويع الاقتصادي في توليد قيمة مضافة جديدة باعتماد المزج النوعي القطاعي بالاقتصاد مما يضفي فرص عمل جديدة ويفتح المجال للنمو على المدى البعيد(سايح، 2022، صفحة 84) .

توزيع الاستثمار على مختلف القطاعات الاقتصادية تفاديا لخطر الاعتماد على قطاع واحد (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22) .

أ. المفهوم الواسع للتنويع الاقتصادي:

ويعتمد على شمول هذا الأخير عدة مستويات على الصعيد المحلي للقاعدة الإنتاجية المحلية أو على الصعيد الخارجي بتوسيع نطاق الأسواق وسلة الصادرات (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136)، والممكن حصرها فيما يلي:

- تنويع القاعدة الإنتاجية أو التنويع الأفقي:تعتمد توزيع الناتج المحلي الإجمالي على قطاعات كافة القطاعات القائمة بالدولة.
- تنويع مصادر الإيرادات العامة: تعتمد على اتساع الهيكل الإنتاجي والتجاري باعتبارها المشكل الأساسي للوعاء الضريبي وشبه الضرائب.
- تنويع الصادرات: ويعتمد على تنويع البنية السلعية لسلة للصادرات.
- تنويع الأسواق الخارجية: يهدف توسيع شبكة الدول المستوردة للسلع الوطنية.
- تنويع مصادر الموارد الأولية: يتم من خلال استهداف أكبر عدد من أسواق التموين لعدم إخلال بالموازين الإنتاجية وطنيا وإحداث ركود بها(نصير و عبد الحميد، 2022، الصفحات 414-415).

ب. شروط نجاح التنويع الاقتصادي:

- الانفتاح لاقتصاد السوق؛
- تنمية المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي؛
- النهوض بقطاع النقل والموصلات وتطوير كل من القطاع السياحي والصناعي والزراعي...إلخ؛
- إصلاح القطاع المصرفي (كيحلي و غدير، 2022، صفحة 168).

2.2 محددات التنويع لاقتصادي ومؤشرات قياسه

نجاح التنويع الاقتصادي مرهون بعدة متغيرات حيث تسرد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة تقريرا توضح خمس فئات للمتغيرات تؤثر بالتنويع الاقتصادي وتتمثل في:

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- المتغيرات المؤسسية: الوضع الأمني، الحوكمة، البيئية الاستثمارية؛
- السياسات العمومية:الصناعية والتجارية والمالية؛
- الوصول للأسواق الخارجية؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: التوازنات الخارجية وسعر الصرف والتضخم؛(بسبع و عمي، 2019، صفحة 115)

ج. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

المؤشر	الصيغة الرياضية	أساس الحكم على التنويع	العلاقة بين المؤشر والتنويع الاقتصادي
Herfindahl-Hirchmann		التوزيع القطاعي لتوظيف الموارد	كلما انخفضت القيمة نحو الصفر زاد التنويع الاقتصادي وكلما ازداد نحو 1انخفض التنويع الاقتصادي

Hirchmannormalisé	N =	تنويع البنية السلعية للصادرات	كلما انخفضت القيمة نحو الصفر زاد التنويع الاقتصادي وكلما ازداد نحو 1انخفض التنويع الاقتصادي
Index d'entropie	E	التوزيع العادل للتوظيف عبر القطاعات ومدى التنويع الإنتاجي	ارتفاع قيمته يؤكد زيادة التنويع الاقتصادي كلما اقترب للصفر يشير للتركز الاقتصادي.
Index d'Ogive		حصة المنطقة من القطاعات المستقرة وغيرالمستقرة	كلما اقتربت قيمة المؤشر للصفر تأكد تطابق النشاط الاقتصادي للمنطقة من حصته للدولة
Agrégatif de spécialisation		تركز وتنوع سلة الصادرات	كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر تفسر مستوى عالي من التخصص

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على، (Guechari, 2021, p. 5)، (نصير و عبد الحميد، 2022، صفحة 415)

3. التنويع الاقتصادي بالجزائر

سعت الجزائر مؤخرا لتبني برنامج نمو اقتصادي خارج المحروقات كآلية تسمح بالخروج من التبعية النفطية ، و فيما يلي عرض لحالة لتنويع الاقتصادي بالجزائر

1.3. برنامج التنويع الاقتصادي خارج المحروقات 2030/2016

تبنت الحكومة الجزائرية خمس برامج تنموية منذ بداية الألفية الثانية بهدف تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري، تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، ولكن رغم نجاح هذه البرامج في النهوض الاقتصادي والاجتماعي للدولة إلا أنها لم تحقق هدف التحول الهيكلي لتركز التنمية على قطاع اقتصادي واحد كمورد لتمويل هذه البرامج لتنموية

مما اقتضى استحداث برنامج تنموي جديد يرتكز على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات(بن داودية، 2022، صفحة 36) .

ومنه تمت المصادقة على نموذج النمو الاقتصادي الجديد بتاريخ 26جويلية سنة 2016 في إطار تبني سياسة تنويع الاقتصاد الوطني بهدف التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات بنسبة 6,5% خلال العشرية القادمة وقد تم استحداثه كنتاج للانخفاض المستمر لأسعار النفط والذي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل البرامج التنموية السابقة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017، صفحة دون)، ويقوم هذا البرنامج على نهجين الأول عبارة عن نهج مستحدث لسياسة الموازنة المالية خلال الفترة (2016-2019) والثاني يتمثل في التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري كآفاق بحلول سنة 2030 (بن عبد العزيز، 2020) . وذلك من خلال ثلاث مراحل تتمثل في:

1- مرحلة الإقلاع من 2016-2019: وتفيد برفع القيمة المضافة لكافة القطاعات لمستويات معينة.
2- مرحلة انتقالية من 2020-2025: تفيد تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي و تدارك التأخر.
3- مرحلة الاستقرار أو الالتقاء من 2026-2030: يكون الاقتصاد في آخر هذا المخطط قد استنفذ كل قدراته الاستدراكية و تمكنت كل متغيراته من الالتقاء عند التوازن (قلوح و بن ابراهيم، 2020، صفحة 56).

.1

.2

2.3. تقييم برنامج التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2020

تستند الدراسة لقياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر على تحليل مدى التنوع والتركز بكل من مستويات التنويع الاقتصادي التالية: القاعدة الإنتاجية، الصادرات، الإيرادات

1.2.3. التنويع في القاعدة الإنتاجية(الناتج المحلي الإجمالي)

تعتمد عملية تقييم وتحليل التنويع الاقتصادي بهذا المستوى على قياس مدى مساهمة ستة قطاعات اقتصادية القائمة في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي والممكن حصرها في الجدول التالي:

الجدول(2): تغير التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة(2000-2020)

القطاع	السنوات		التغير	القطاع	السنوات		التغير
	2000	2020			2000	2020	
الفلاحة	10.09	19.17	+9.08	البناءوالأشغال العمومية	8.51	16.87	+8.36
المحروقات	35.10	19.84	-15.26	النقل والموصلات	8.04	15.09	+7.05
الصناعة	21.74	25.23	+3.49	التجارة و الخدمات	16.52	22.97	+6.45

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من الملاحظ أن خلال الفترة 2000-2020، هو انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15.26%حيث سجلت نسبة 35.10% سنة 2000 و19.84%سنة2020، أما باقي مساهمة القطاعات في الإنتاج المحلي الإجمالي فمن الملاحظ أنها ارتفعت بسنة 2020 مقارنة بسنة 2000 كما هو موضح بالجدول أعلاه.

ومنه تبرز بيانات الجدول السابق، حدوث تغيرات في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري حيث تقلصت مساهمة القطاعات النفطية في حين ارتفعت مساهمة القطاعات الأخرى بنسب مقبولة.

وفيما يلي عرض بياني لتطور مؤشر هرفندال-هيرشمان للمساهمة القطاعية بالناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2020 من خلال الشكل الموالي:

الشكل(01): مؤشر هرفندال للمساهمة القطاعية بالناتج المحلي الإجمالي

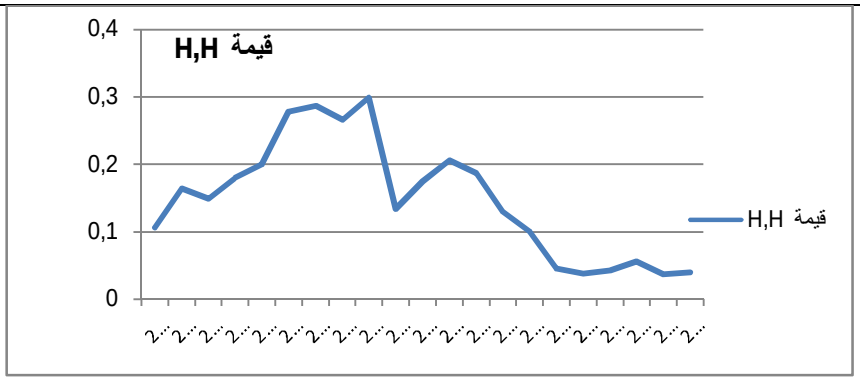

المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد معطيات الديوان الوطني للإحصائياتومعادلة المؤشر

يوضح الشكل السابق، انخفاض التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2008حيث حقق المؤشر أعلى قيمة سنة 2008 بـ 0.299 بحيث يرجع ذلك لتركز المساهمة القطاعية بالإنتاج المحلي الإجمالي على قطاع المحروقات والتي تزامن مع فترة ارتفاع هائل لأسعار البترول الوصول لذروتها بسنة 2008 والتي قدرت بـ 150 دولار للبرميل ثم النزول بعد ذلك بـ 50 دولار للبرميل، غير أن التنوع الاقتصادي بدأ في الارتفاع بقيم للمؤشر تقترب من الصفر بداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2020 حيث حقق قيمة 0.04.

ونلاحظ أنه بعد تهاوي أسعار البترول سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 بنسبة 70% كان بمثابة خطوة لاتخاذ الجزائر منطلق لبرنامج النمو الاقتصادي خارج المحروقات 2030/2016 والذي يدعم التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى حيث يمكن التماس أثره على التنويع الاقتصادي من خلال مؤشر هرفندال خلال الفترة 2016-2020 حيث تنخفض قيمته بشكل متفاوت بقيم قريبة من الصفر ، ما يؤكد أنا الاقتصاد الجزائري أصبح أكثر تنوعا.

2.2.3. نوع و تركز الصادرات والواردات:

يستند تحليل التجارة الصادرات والواردات على البنية السلعية والتي تتوزع على سبع مجموعات تتمثل في: المواد الغذائية، المنتجات الطاقوية والزيوت، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية، منتجات نصف مصنعة، المواد الخام،

الجدول (03): تغير البنية السلعية للصادرات وواردات الجزائر

	الصادرات		الواردات	
القطاع	السنوات	التغير	السنوات	التغير

	2020	2000		2020	2000	
المواد الغذائية	24.61	26.33	1.28+	1.43	0.15	1.72-
الطاقة	1.14	1.47	10.04-	87.18	97.22	0.33-
المواد الخام	9.46	4.66	0.26	0.46	0.2	4.8+
نصف المنتجات	20.32	18.04	8.17+	10.28	2.11	2.28+
التجهيزات الفلاحية	5.99	0.93	0.05-	0	0.05	5.06+
التجهيزات الصناعية	26.68	33.45	0.27+	0.48	0.21	6.77-
السلع الاستهلاكية	16.83	15.19	0.11+	0.17	0.06	1.64+

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات (الديوان الوطني للاحصائيات)

يبين الجدول رقم (03)، التوزيع النسبي للواردات والصادرات بالجزائر وتغيرها خلال الفترة (2000-2020) وفقا للبنية السلعية لهذه الأخيرة، حيث لاحظنا وجود تنويع طفيف في بنية الصادرات والواردات لكن لا يمكن أخذها بعين الاعتبار كدليل لتنويع الصادرات والواردات، وبالتالي للتأكد من واقع تنوع الاقتصاد الوطني بتفصيل أكثر فيما يلي عرض لمؤشري تركيز وتنوع الصادرات:

الشكل(02): تنوع وتركز الصادرات بالجزائر خلال الفترة2000-2020

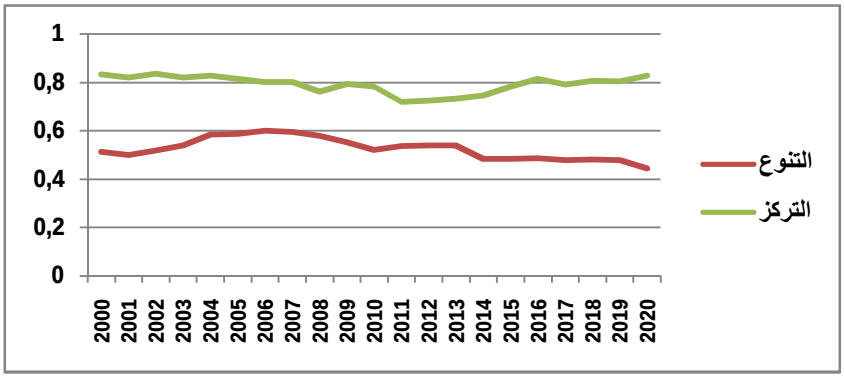

المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد معطيات (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2020)

نلاحظ من خلال الشكل ضعف مؤشري تنوع الصادرات، مما يفسر عدم الارتقاء بالصادرات بالجزائر لدرجة التنوع المنشود، حيث سجل مؤشر تنوع لصادرات انحصرت بين 0.71 و 2084، أما مؤشر التركز فقد تراوحت قيمة خلال فترة2000-2013 بين 0.5إلى 0.6 مما يشير لوجود تركز في الصادرات بالجزائر ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات من المحروقات، فيما لقي

هذا الأخير تراجع خلال الفترة 2014-2020، ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات النفطية والأزمة النفطية التي ضربت العالم كما يمكن إرجاعه لبداية التحول الهيكلي من خلال برنامج النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

3.3.3. تنويع مصادرالإيرادات العامة

أكدت عدة دراسات أن الدول التي تحقق التنمية الاقتصادية هي التي تتمكن من التعبئة المثالية للموارد العامة، غير أن الجزائر تعتبر من الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، غير أن هذه الأخيرة لقيت تراجعا بداية من سنة 2011 إلى يومنا هذا حيث قد يرجع ذلك لبلوغ إنتاجية النفط للذروة عالميا ثم يبدأ بالانخفاض أو مايسمى بـ"قمة هوبرت"، وفيما يلي عرض لتوزيع الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2000-2020:

الشكل (03): توزيع الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2000-2020

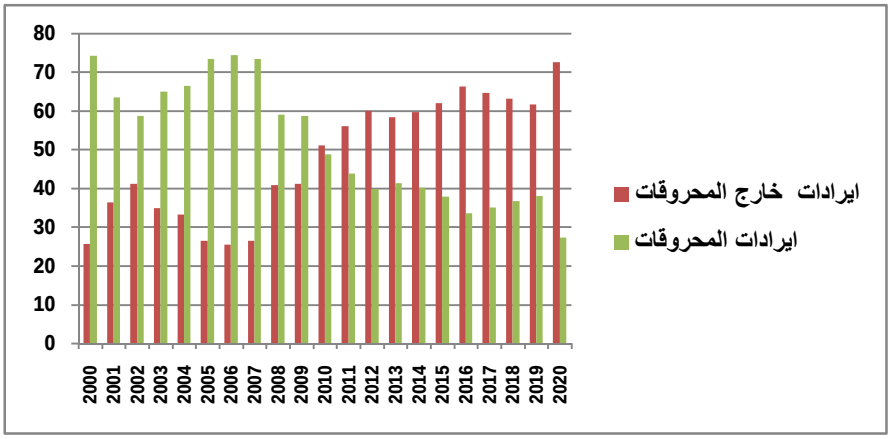

المصدر:من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من الشكل أنهمن سنة 2000 إلى سنة 2011الإيرادات غير النفطية ساهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات بقيم محصورة بين 20% إلى 45% مقارنة بالإيرادات النفطية التي اتخذت أكبر حصة خلال هذه الفترة، ومن ثم نلاحظ انقلاب الموازين حيث أضحت الإيرادات خارج المحروقات تنال الحصة الأكبر بداية من سنة 2011 إلى 2020 ويرجع ذلك لانخفاض إنتاجية النفط بعد وصولها للذروة بسنة 2011، وهو ما يعد مؤشر ايجابي للتنويع الاقتصادي.

4. نموذج التنويع الاقتصادي الجزائري مقارنة بمجموعة من الدول العربية

لقد خاضت العديد من الدول في تجربة التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع واحد تفاديا للصدمات حيث أن أغلب هذه الدول أخذت بتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعد الدراسة المنفردة لواقع التنويع الاقتصادي بالجزائر سيتم فيما يلي عرض وتقييم للنموذج الجزائري على ضوء بعض التجارب العربية والمتمثلة في: السعودية والإمارات.

.1

.1.1

.1.2

.1.3

.1.4 التنويع الاقتصادي بدولة الجزائر والإمارات والسعودية حسب مؤشر هرفندالهيرشمان

فيما يلي عرض لتطور مؤشر هرفندال-هيرشمان لكل من دولة الجزائر والسعودية والإمارات خلال الفترة 2020/2000.

الشكل (04): تطور مؤشر هرفندالهيرشمان للتنويع الاقتصادي للفترة 2020/2000 للجزائر والسعودية والإمارات

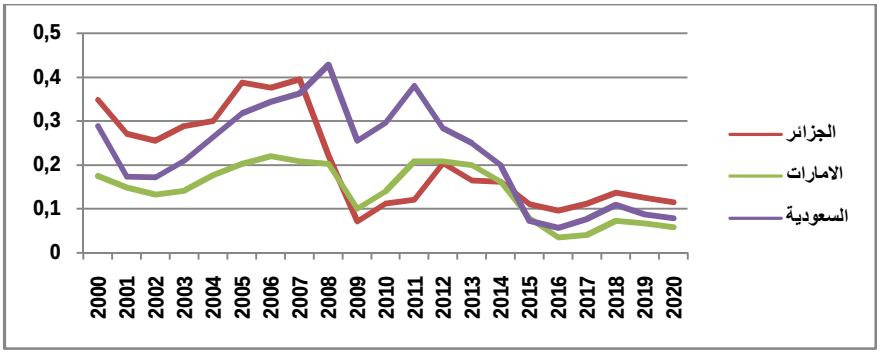

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات(صندوق النقد العربي، 2021) (الملحق)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مؤشر التنويع الاقتصادي ينحصر بالنسبة للجزائر بين 0.1 إلى 0.4 فيما ينحصر بالنسبة للإمارات مابين 0.03 إلى 0.24 أما السعودية ينحصر بين 0.05 و 0.45

مما يوضح ارتفاع قيم مؤشر هرفندال بالنسبة للجزائر مقارنة بالمملكة العربية السعودية والإمارات بحيث تتخذ الإمارات الحصة الأكبر في التنويع الاقتصادي أما مقطعيا فالجزائر تصدرت التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2014/2009.

.2

.2.1

.2.2

.2.3

2.4. برنامج التنويع الاقتصادي للإمارات والسعودية

1.2.4. التجربة الإماراتية للتنويع الاقتصادي:

تعتبر التجربة الاماراتية أحد التجارب الرائدة بحيث استطاعت إثبات قدرتها على الثبات والتماسك الداخلي ومواجهة التحديات، والتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد معرفي تنافسي،تجسد خلال تحقيق عدة أهداف خلال سنة 2021:

الجدول رقم(04): أجندة برنامج النمو الاقتصادي بالإمارات

المؤشر الوطني	المستهدف 2021	المحقق2021
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	**%5**	**%5.31**
نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي	**من أفضل 10 دول**	**المرتبة السابعة**
نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	**%5**	**%4**
نسبة مساهمة الشركات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	**%70**	**-**
المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية	**من أفضل 10 دول**	**المرتبة الأولى**
مؤشرالابتكار العالمي	**من أفضل 20 دولة**	**المرتبة 18**

المصدر: (بن شيخة و بن الشيخ، 2022، صفحة 157)(الإمارات العربية وزارة الصناعة والتكنولوجيا، 2023)

ويتضح من خلال الجدول أعلاه إمكانيات و جهود دولة الإمارات في تحقيق أهدافها مما يؤكد كفاءة سياستها للخروج من دائرة النفط، من خلال:

- الرقي بالنظام التعليمي وتشجيع الابتكار والتطوير والبحث 2011-2020؛
- ربط التعليم باقتصاد المعرفة ودعم التعليم الإلكتروني و محاولة ربط بمناج لدل أخرى بمنح تراخيص؛
- إطلاق الإستراتيجية الوطنية للابتكار2014؛
- إنشاء وكالة الإمارات للفضاء يوليو 2014،

أ. رؤية مستقبلية 2030:

سعت دولة الإمارات لتغيير سياستها بالتوجه للتنويع اقتصادي سواء بمصادر الإنتاج أو التصدير من خلال عدة استراتيجيات تمثلت في:

هدفت لإرساء اقتصاد مستدام ومتنوع يرتكز على أنشطة تحقق قيمة مضافة مالية من خلال:

- التوجه نحو التنويع الاقتصادي؛
- الرفع من القدرة التنافسية؛
- توسيع دائرة مشاريع الأعمال؛
- تمكين المرأة اقتصاديا؛
- تنمية الموارد الوطنية؛
- استقطاب اليد العاملة الأجنبية؛
- تنمية المناطق النائية؛(حكومة أبوظبي، 2019، صفحة 19)

ب. الإستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة 2031:

تمثل خطة عمل وطنية بتوفير الآليات والأدوات الممكنة، بحيث يهدف لرفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 133 مليار درهم إلى 300 مليار بحلول عام 2031، ولتحقيق هذا الهدف رصد مصرف الإمارات للتنمية محفظة مالية بقيمة 30 مليار درهم لمدة خمس سنوات ودعم 13500 شركة متوسطة و كبيرة و خلق 25 ألف وظيفة(الإمارات العربية وزارة الصناعة والتكنولوجيا، 2023).

2.2.4. تجربة التنويع الاقتصادي بالسعودية:

تبنت السعودية كغيرها من الدول العربية والنامية برنامج لتنويع اقتصادها من خلال:

- تقليل اعتماد النفط؛
- توسيع حدود التجارة من موسمية "مثل الحج" إلى اقتصادية ثابتة؛
- توسيع دائرة النشاط الخاص لمختلف القطاعات (الخدمات البريدية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء، شركات الطيران...إلخ)؛
- دعم وتطوير إنشاء المدن الصناعية؛
- تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية ودعم القطاع البنكي لهذا القطاع؛
- توفير مرافق البحث على مستوى المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات؛(بن فريحة و نصاح، 2020، صفحة 131)
- حيث حققت من خلال هذه الخطة عدة مخرجات:

حيث احتلت المرتبة الثانية بمؤشر الأداء الصناعي المرتبة 69 بمؤشر التنافسية للدول العربية رغم تهاوي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسنة 2020 بـ 11.7%، مما يفسر تنوع اقتصادها مقارنة بالجزائر(صندوق النقد العربي، 2021).

لكن رغم نجاح دولة السعودية لتحقيق التنويع الاقتصادي إلا أنها لازلت تعاني من درجة عالية من التركز، و يرجع ذلك لعدة معوقات:

- توجيه أكبر حصة من النفقات لتغطية مشاريع البنية التحتية؛
- انخفاض اليد العاملة الوطنية لتلبية حاجة القطاع الخاص، وارتفاع أجور القطاع الحكومي؛
- تدني الكفاءة الإنتاجية للقطاعات التمكينية؛
- اعتمادالإيرادات النفطية؛
- تهميش المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم؛
- انخفاض الابتكار لتدني الإنفاق على التطوير والبحث؛

- تبني نظام رعاية اجتماعية واسع ومجاني أو بأسعار مدعومة؛(عبد الحميد، 2018، صفحة 88)

أ. رؤية مستقبلية 2023:

- زيادة مساهمة القطاع العمومي في إجمالي الناتج لمحلي من 1%إلى 5%.
- رفع مساهمة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلي الخام من 20% إلى 35%.
- رفع الإيرادات الحكومية خارج النفط من 631 مليار إلى 1 تريليونريال سنويا.(بن فريحة و نصاح، 2020، صفحة 144)
- رفع مساهمة الصادرات غير النفطية بالناتج المحلي الإجمالي من 16% إلى 50%.
- الاهتمام بالخدمات اللوجستية.
- زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 3.8% إلى 5.7% (عبد الحميد، 2018، صفحة 89)

5. تحليل النتائج:

يرجع ارتفاع مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر لتدني مساهمة قطاع المحروقات بالناتج المحلي الإجمالي، سواء من حيث الصادرات أو كإيراد أو كقطاع إنتاجي وقد ينسب ذلك لعدة أسباب منها:

- تدني إنتاج البترول وذلك لبلوغه للذروة " قمة هوربرت"؛
- تدهور أسعار البترول 2014 واليقظة لضرورة التنويع الاقتصادي؛
- تبني برنامج النمو الاقتصادي خارج المحروقات؛

كما نلاحظ ارتفاع ملحوظ بمساهمة باقي القطاعات كمحاولة لتنمية هذه الأخيرة وذلك بفعل البرامج التنموية و التي كان لها أثر كبير بالنهوض بهذه القطاعات.

لا تزال الجزائر تعاني من ضعف أداء التنويع الاقتصادي مقارنة بكل من الإمارات والسعودية حيث تعتبر الإمارات من الدولة الرائدة في التنويع الاقتصادي بحكم التبني المبكر لهذا النموذج وذلك من خلال القيادة الرشيدة للدولة باتجاه الخروج من دائر الاعتمادية على النفط منذ بداية سبعينيات القرن الماضي ليومنا هذا بتهيئة كل قطاعاتها الحيوية لمرحلة ما بعد النفط وبناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والعلوم الحديثة والطاقات المتجددة، أما بالنسبة للسعودية فلا تزال حديثة بالنسبة للتجربة الإماراتية لكنها تعتبر أكثر تطبيقا وفعالية نسبة للتجربة الجزائرية.

6. خاتمة:

في ختام موضوعنا يمكن القول أن التجربة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي تعتبر حديثة التطبيق مما يظهر ضعف أداء التنويع الاقتصادي بالجزائر وعدم الرقي به للمستوى المطلوب، غير أنه يمكن القول أن الجزائر حاولت الخروج مبدئيا من دائرة التبعية للقطاع النفطي بتراجع مساهمة هذا الأخير خلال الخمس سنوات الأخيرة مع ارتفاع ملحوظ لمساهمة بعض القطاعات.

أما بالنسبة للتجارب الدول العربية مقارنة بدولة الجزائر تعتبر التجربة الإماراتية للتنويع الاقتصادي أكثر التجارب الرائدة والتي يجب على الجزائر الأخذ بمقوماتها مع توسيع لبرنامج النمو الاقتصادي 2030/2016 و الاستغلال والقيادة الرشيدة للموارد بالدولة.

اختبار الفروض:

الفرضية الأولى: لم تنجح الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وقد تبين بأنها **صحيحة** حسب مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر نلاحظ تعافي هذا الأخير خلال الست سنوات الأخيرة لكن لم ترتقي به لدرة النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي.

الفرضية الثانية: تعتبر التجربة الجزائرية للتنويع الاقتصادي أقل نجاحا مقارنة بنظيرتها لدولة الإمارات والسعودية، وقد تبين بأنها حيث تحقق من الدراسة ضعف اداء التنويع لاقتصادي للجزائر مقارنة بالسعودية و الإمارات.

التوصيات:

في ظل النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة المسارعة تطبيق برنامج النمو الاقتصادي خارج المحروقات مع توسيع خطة هذا البرنامج باستغلال كافة نقاط القوة لدعمه؛

- متابعة ومراقبة تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

- الأخذ بتجارب رائدة مثل تجربة الإمارات كنموذج لتطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر مع تلافي معيقات نجاحها؛

- توسيع البرامج التي تدعم القاعدة الإنتاجية خارج النفطبمواصفات عالمية تدعم تنوع الصادرات؛

6. قائمة المراجع:

-Guechari, y. (2021). Diversification économique et ses indicateurs de mesure. *Mesurer la diversification économique:Cas de l'Algérie*, biskra.

-kamgna, s. Y. (2014, may 28). diversification économique en afrique centrale:Etats des lieux et enseignement. *Bank of central african states* .

- أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. *اقتصاديات شمال افريقيا، 14* (19)، الصفحات 13-36.

- الإمارات العربية وزارة الصناعة والتكنولوجيا. (2023). *استراتيجية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المقدمة*. تاريخ الاسترداد 05 08, 2023، من وزارة الصناعة والتكنولوجيا الإمارات العربية: https://www.moiat.gov.ae/ar/about-us/about-the-strategy

- الديوان الوطني للاحصائيات. (بلا تاريخ). *office National des statistiqe*. تاريخ الاسترداد 27 07, 2023، من ons.dz: https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2022/11/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9.pdf

- بن عبد العزيزفطيمة .(2020) .استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر .(2016-2020)*دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية*.332-315 .pp ,(01) *09* ,

- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.(2020). *UNACTED*. تاريخ الاسترداد 07-08-2023، من منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

- حكومة أبوظبي .(2019) .*الرؤية الإقتصادية 2030لإمارة أبوظبي*.الإمارات العربية المتحدة :مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي، دائرة التخطيط والاقتصاد.

- حنان سايح. (2022). سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وآفاق) من 2001 إلى 2020. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 07* (02)، الصفحات 83-94.

- خالد هاشم عبد الحميد. (2018). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19* (01)، الصفحات 75-98.

- صندوق النقد العربي. (2021). *صندوق النقد العربي*. تاريخ الاسترداد 29 جويلية, 2023، من unified-arab-economic-report-2021.pdf: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/unified-arab-economic-report-2021.pdf

- عائشة سلمة كيحلي، و أحمد سليمة غدير. (2022). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة (2017-2021). *الباحث، 22* (1)، الصفحات 165-177.

- عبد الحكيم قلوح، و الغالي بن ابراهيم. (2020). تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع و المأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016/2030). *اقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، 09* (01)، الصفحات 50-66.

- عبد القادر بسبع، و سعيد حمزة عمي. (2019). التنويع الإقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية -تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة-. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 11* (2)، الصفحات 110-133.

- عبد الله نصير، و حفيظ عبد الحميد. (2022). محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية-دراسة قياسية للفترة (2000-2019). *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 07* (02)، الصفحات 410-430.

- موسى باهي، و كمال رواينية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 03* (05)، الصفحات 133-152.

- نجاة بن فريحة، و سليمان نصاح. (2020). واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية -عرض تجارب بعض الدول-. *مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، 03* (02)، الصفحات 137-154.

- نوال بن شيخة، و توفيق بن الشيخ. (31 12, 2022). تجربة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي. *مجلة التنمية الاقتصادية، 07* (02)، الصفحات 153-168.

- وكالة الأنباء الجزائرية. (2017). *تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030 سيتم في ثلاث مراحل*. تاريخ الاسترداد 23 07, 2023، من Algeria Press Service: https://www.aps.dz/ar/economie/41833-%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%A7%D9%82-2030-%D8%B3%D9

- وهيبة بن داودية. (2022). التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030). *اقتصاديات شمال افريقيا، 18* (01)، الصفحات 33-54.